دعوا الرئيس يكملها!!

أثناء الانتخابات الرئاسية الماضية التي شكلت أول انتخابات جادة تبارى فيها المرشحون الى الرئاسة بصورة أوحت للناس من ان تبادل السلطة بواسطة الصندوق «ممكن» في ظل اوضاع اليمن.. وكان السؤال أمام الناخب اليمني هل نعود ننتخب الرئيس علي عبدالله صالح او ننتخب مرشح المعارضة؟!

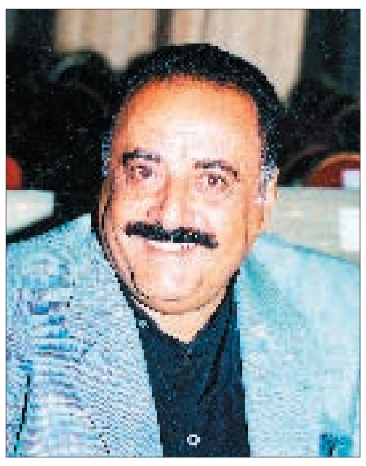

بقلم : سالم صالح محمد ●

حسمت الأغلبية رأيها وفقاً لمقولة «دعوا الرئيس علي عبدالله صالح يكمل المشوار» وفعلاً فاز علي عبدالله صالح بالمنصب وجاء ذلك تايداً للبرنامج الانتخابي والوعود الانتخابية التي أطلقها ووعد بها الرئيس.. كما جاءت قناعة الناس من معرفة الواقع ومعرفة قدرات الرئيس وماحققه أثناء السنوات الماضية وما يطمح الى تحقيقه!!

الرئيس علي عبدالله صالح شأنه شأن اي قائد ورئيس لبلد نام– بلد يكافح بصبر من أجل الخروج من ظلمات العلاقات الشبه اقطاعية، العلاقات العشائرية بلد لازالت الأمية لدى سكانه تصل الى مستوى ٦٠٪ والبطالة الى اكثر من ٤٠٪ ومستوى دخل الفرد لا يزيد عن ٣٥٠ دولار سنوياً..

وفق هذه المعطيات وهذه البيئة استطاع علي عبدالله صالح ان يحقق مع اشقائه في الجنوب يوم ٢٢ مايو العظيم الذي استعاد فيه الوطن وحدته، وهذا المنجز الذي ينبغي الحفاظ عليه بالرعاية والصيانة الدائمة هو احد المنجزات العظيمة التي تفتخر بها اليمن والقيادة السياسية والرئيس علي عبدالله صالح رغم ما فعلته حرب ٩٤ وما خلفته من نتائج سيئة للغاية بذل الرئيس جهوده مع كل الخيرين ولازال لتخليص البلاد من آثارها المدمرة..الرئيس علي عبدالله صالح واحد منا جاء من اوساطنا من اوساط الطبقة الفلاحية المنتجة في اليمن والصفات الجميلة والسجايا العظيمة التي يتمتع بها كالتواضع والسماحة والعطاء والكرم هي صفات يتمتع بها «المنتجون في الأرض» الذين ارتبطوا بالأرض والانسان وعرفوا معاني الحياة وتعلموا منها ولم ينكروا قط علاقتهم بأهلهم ومعاناتهم وهمومهم وتطلعاتهم عرفوا معنى التضحية والنضال والعطاء من اجل الآخرين لا من ذاتهم واشخاص وعرفوا أنهم آدميون بشر فاعترفوا بأخطائهم وعيوبهم وقاموا بنقدها وتصحيحها!!

وعرف الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً من ان الحب والوفاء متبادل بينه وبين الناس ومشروط بمدى ما يحققه للناس، وان المصالح العامة للشعب والوطن تتطلب الايفاء بالوعود وعدم التنكر لها وترتكز معظم علاقاته بالناس على الوضوح والمصارحة والجدل والحوار!!

في آخر لقاء جمعني بفخامته بمكتبه في العرضي بالعاصمة صنعاء قبل شهرين وتم اثناء انتخابات المحافظين ودار الحديث وسألني:

ما رأيك بانتخابات المحافظين؟!

فكان ردي:

تعرف يا فخامة الرئيس ان لي موقفاً مبكراً من هذه القضية فأنا مع الحكم المحلي كامل الصلاحيات!!

كان رده تلقائياً – غاضباً بعض الشيء لكنه ليس قاسياً.. موجهاً حديثه للأخ اللواء عبدالله البشيري امين عام الرئاسة.. «اسمع سالم يا عبدالله؟ ما يعرف انني اخرجت الموضوع من بين الانياب؟!»

اعرف ويعرف غيري من ان الرئيس لديه معارضة ولديه دوائر واجهزة ومؤسسات بعضهم يعملون بشكل طيب وبعضهم «يصلحهم الله» ويهديهم يعملون عكس التيار يعملون للمصلحة العامة بنسبة ١٠٪ و٩٠٪ للمصلحة الخاصة هؤلاء يعاني منهم الرئيس والمرؤوس، الحاكم والمحكوم يقفون وراء الشرخ القائم بين الرئيس والناس بين التعليمات الواضحة لفخامة الرئيس وبين عرقلتها وعدم تنفيذها هؤلاء هم قلة ولكنهم يعطلون كل ماهو جميل.

لقد قيل «اللهم احمني من اصدقائي اما اعدائي فانا كفيل بهم» وفي لحظات صدق ومصارحة فإن استقراء الأوضاع يتطلب المراجعة بصورة نقدية في مثل هذه المحطات وعلى قاعدة الحوار والمساهمة الوطنية وما اتفقتم عليه يوم ٢٢ مايو العظيم، وبتلك الروح الوطنية والتكافؤ فاننا نقول للرئيس علي عبدالله صالح بكل صدق ووفاء.

اكملها – اكمل برنامجك يا فخامة الرئيس لاننا اتفقنا معك على مواصلة المسيرة الوطنية لأنك تريد الوحدة والديمقراطية ولا تريد الحروب ولا الازمات ولا فرض حالة الطوارئ ولا اعتقال احد بدون وجه حق – لا تريد ثارات وحروب قبلية ولا سجناء رأي عرفناك تناضل في مقدمة الصفوف من اجل وطن ٢٢ مايو العظيم اب الجميع من المهرة حتى صعدة بذلك البرنامج الوطني والقومي والانساني، ولهذا أخذت تأييد الناس ومحبتهم – كبرت بهذه الاعمال والممارسات الوطنية وقلت للناس بدون ذلك يبدأ العكسي لأي رئيس أو زعيم او سياسي ويعود الى مربع القبيلة او الطائفة او العشيرة بدلاً عن مربع الوطن وهو المربع الكبير الذي يتسع لنا جميعاً .. جميعاً

● مستشار رئيس الجمهورية

فتنة البطنين!

لولا فتنة البطنين لكان المذهب الزيدي من أفضل وأرقى المذاهب والفرق الإسلامية فتجويزه لإمامة المفضول مع وجود الفاضل قد مكنه من تجاوز أهم عقبات الشورى والديمقراطية ولذلك فهو بحق من أكثر المذاهب الإسلامية قبولاً للشورى والديمقراطية، فبفضل هذا المبدأ فإنه كان يمكن الفصل بين الدعوة والدولة في الاسلام لولا إدخال البعض عليه بدعة أحقية البطنين بالحكم.

أ.د. سيف العسلي

فالأفضلية مهمة فيما يخص الدعوة ولكنها ليست كذلك فيما يخص الدولة، فنظراً لان الدعوة تعتمد على الإقناع فإن الأفضلية ضرورية لها وكذلك نظراً لأنها لا تتضرر بالتعدد فإنه لا يكون فضل شخص على حساب فضل شخص آخر، وبالتالي فإن تعدد وجهات الناس مفيد في مجال الدعوة وذلك بخلاف تعدد الدولة فلا يمكن في المجتمع الواحد ان توجد اكثر من دولة لكن يمكن ان تتعايش فيه أكثر من دعوة.

فمن الواضح انه ينتج عن تعدد الدولة فتنة لأن ذلك يحتم الاقتتال بين انصارها ولا شك انه قد ترتب على جعل الافضلية شرطاً من شروط الدولة ان تصارع كل من يعتبر نفسه أفضل من الآخرين أو من يعتبره أنصاره أفضل من الآخرين على منصب الخليفة أو الإمامة الذي لا يقبل التعدد، وكذلك فقد ترتب على اللجوء الى معيار الافضلية في تولي المناصب العامة تغيب الأمة عن المشاركة في ذلك. فإذا ما ادعى شخص ما بأنه الافضل وصدق دعواه هذه عدد قليل من الناس فإنه سيكون من الصعب إقناعهم بأفضلية غيرهم، وفي هذه الحالة فإن الفيصل بينهم هو السيف.

ومنعاً لذلك فقد كان من الضروري التخلي عن معيار الافضلية الذي تتضمنه فكرة أحقية البطنين في الحكم الى معيار آخر أكثر فائدة الا وهو رضا الامة أو أغلبيتها الذي يتضمنه مبدأ جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل.

فرضا الأمة «البيعة» أو أغلبيتها لا يمكن ان يتعدد فإذا ناله شخص ما فإن ذلك يعني عدم حصول الآخرين عليه، انه يمكن التحقق من حصوله لشخص ما من عدمه في حين أنه لا يمكن التحقق من أفضلية شخص ما على غيره.

ولذلك فإنه لو لا فتنة البطنين لأمكن القول بأن المذهب الزيدي أرقى من كل المذاهب الأخرى سواء كانت شيعية أو سنية إذ تقوم نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية الأمامية على افتراض العصمة للأئمة وبالتالي فإنها تقوم على مبدأ الأفضلية ولذلك فإن هناك تشابها بينها وبين متعصبي الزيدية، قد اضطر فقهاء هذا المذهب الى حصر الأئمة في اثني عشر إماما معصوماً وفي هذه الحالة فإنه لا قيمة من الناحية الفعلية النظرية لأنه لا وجود في الوقت الحاضر لأي إمام معصوم يقود الامة بل أنه من الناحية الفعلية لم يتول منصب الإمامة فعلياً من هؤلاء الاثني عشر إماماً سوى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. ولا حد يدعى ان يتلقى التوجهات من الامام الثاني عشر، ومن الناحية النظرية فإن نائب الإمام في المذهب الشيعي يمكن ان يكون من غير المنتمين للبطنين أما الآثار المترتبة على فتنة البطنين فلا زالت قائمة حتى اليوم.

ولذلك فإنه يمكن القول بأن هذا المذهب لا يؤمن بالشورى ولا بالديمقراطية ففي حال الإمام المعصوم لا مجال البتة لأي نوع من الشورى أو الديمقراطية ولا وجود للشورى أو الديمقراطية الكاملة حتى في ظل نظرية ولاية الفقيه، فإن نائب الإمام «الفقيه» هو شبه معصوم وبالتالي فهو مستقل عن الامة بل انه في الحقيقة وصي عليها، فالكلمة الفصل في هذا النظام هي للولي الفقيه وعلى الأمة أن تختار ما يختاره نائب الإمام وليس العكس.

وتقوم نظرية الخلافة عند السنة على أساس الأفضلية أيضاً فقد تم الربط بين شرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم على أفضليتهم ولذلك فقد كانت فترة حكم هؤلاء عند السنة فترة الخلافة الراشدة لأنه تولى فيها الخلافة الأفضل فالافضل ان غالبية السنة لا تعتبر الحكم الاسلامي الذي تلا الخلافة الراشدة كذلك باستثناء فترة حكم عمر بن عبدالعزيز لان من تولى الحكم فيها لم يكن وفقا لمبدأ الافضلية ولكنهم مع ذلك يعترفون بشرعية حكمهم وفقاً لمبدأ الغلبة ولذلك فلم تتطور نظرية الخلافة لدى السنة لأن الغلبة أمر غير مرغوب والافضلية أمر غير قابل للتحقق.

ولم تستطع حتى الحركات الاسلامية السنية الحديثة تجاوز ذلك أي: تجاوز مبدأ الأفضلية أومبدأ الغلبة الى مبدأ الشورى الحقيقية وإلى الديمقراطية.

فأدبياتها تؤصل للحكم على أساس مبدأ الافضلية.. فالأحق بالحكم من وجهة نظرها هم الاتقياء الصالحون المؤمنون الساجدون الراكعون الصابرون ، لكنها في الواقع تمارس مبدأ الغلبة.. إنها لا تعتمد على الانتخابات لملء المناصب الشاغرة في تنظيماتها.. وبدلاً من ذلك فإنها تتبع اسلوب التعيين الذي هو انعكاس حقيقي لمبدأ الاغلبية ، فهؤلاء المعينون هم الذين يعينون من عينهم أو من سيعينهم فقط القلة النخبوية هي التي تتحكم بالحركات أو التنظيمات الاسلامية وما عداهم فما عليهم إلا السمع والطاعة لمن غلب ، ولاشك أن تأصيلاً كهذا وممارسة كهذه لا تنسجم مع الممارسات الشوروية والديمقراطية الحقيقية التي تتطلب الرجوع الى المنتمين لهذه الحركات والتنظيمات لاختيار قادتهم أو لعزلهم.

وعلى الرغم من أن المذهب الاباضي قد أقر بأهلية كل فرد من أفراد الأمة يصلح لتولي منصب الخليفة أو الإمام إذا ما تمت مبايعته إلا أنه قد قيد ذلك باختيار أهل الحل والعقد الذين هم في نظرهم ليسوا كل أفراد الأمة، فقد تم في الواقع تقيد ذلك من خلال حصر أهل الحل والعقد في بعض العلماء، ونتيجة لذلك فإن الشورى لم تطبق كما يجب في المناطق التي خضعت لهذا المذهب، فقد ظل مبدأ الغلبة يلعب الدور الأساسي في عملية اختيار الخليفة أو الإمام، والدليل على ذلك هو شيوع الحكم الوراثي فيها.

وهكذا يتضح ان المذهب الزيدي كان مؤهلاً لتطبيق الشورى في المجال السياسي لولا فتنة البطنين لكن لسوء الحظ فإن ذلك لم يحدث نتيجة للتأثير السلبي لفكرة أحقية البطنين في الحكم، ولا شك أن هذه الفكرة قد منعت من تحول هذا المذهب الى مذهب كبير فقد تقلصت واختفت العديد من مميزاته الكبيرة نتيجة فتنة البطنين.

وعلى الرغم من ان هذه الفكرة لم تكن أصيلة في المذهب الزيدي فقد نجح القلة من المنتمين له في إدخالها إليه مع أنها بدعة وتم استخدامها كوسيلة لاختطافه ومن العجيب في الأمر أن جهود الغالبية العظمى من علماء هذا المذهب لم تنجح في تحريره من ذلك حتى اليوم والأكثر استغراباً في الامر ان غالبية ذريتي الحسن والحسين ابني علي –عليهم السلام– كانوا من اكثر المتضررين منها، ولذلك فان الوقت قد حان للقضاء على هذه الفتنة للاسباب التالية:

أولاً: أنها بدعة فلا وجود لأي دليل عليها لا نقلي ولاعقلي، لا خفي ولا جلي، فلم يشر القرآن اليها لا من قريب ولا من بعيد ولم يرد لها ذكر في الصدر الأول من التاريخ الإسلامي، فقد انحصر الخلاف بين المسلمين (سنة وشيعة) في بداية الأمر حول أحقية علي بن أبي طالب في الإمامة وأحقية كل من أبي بكر وعمر وعثمان بها، ولذلك فلم يتم التعرض لأحقية ذرية علي –رضي الله عنه– في ذلك على الإطلاق، ومن الواضح انه لايوجد نص صريح على كون النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى لأي من ذرية علي –رضي الله– عنه فيها.

لم تشر الى ذلك حتى الأحاديث المروية عند الشيعة، فبغض النظر عن صحة حديث غدير خم من عدمها فان ذلك الحديث لم يشر الى أحقية ذرية علي كرم الله وجه في أية ولاية لا من قريب ولا بعيد، بل انه لم يثبت عن علي رضي الله عنه مايشير الى انه تحدث عن أحقية ذريته في الحكم، ولذلك فانه لم يعين ولده الحسن رضي الله عنه إماماً بعده ولم يوص له بذلك، وهذا هو مافعله الإمام الحسن رضي الله عنه مع أولاده ومع أخيه الحسين، وقد حذا الإمام الحسين حذو أبيه وأخيه فلم يثبت عنه انه عين احداً بعده أو أوصى بها لأحد، ولايشكك في ذلك اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان من نجا من القتل من أولاد الحسين كان هو زين العابدين علي بن الحسين والذي كان لايزال غلاماً عند استشهاد أبيه لايصلح للإمامة.

فلم ينقل بالإضافة الى ذلك أي احتجاج بهذا الحق من قبل كل من خرج على الدولة الأموية والعباسية ممن ينتمون الى البطنين، فقد أوضحوا بما لايدع مجالاً لأي شك بأن دافعهم الوحيد هو ازالة الظلم، ولاشك انه يحق لهم كأي فرد من أفراد الأمة مقاومة الظلم دون الحاجة الى أي دليل خاص بهم والأكثر أهمية من ذلك أن الإمام زيد بن علي رضي الله عنه مؤسس المذهب الزيدي لم يشر لا من قريب ولا من بعيد الى أحقية البطنين بالإمامة.

إذن فلا وجود لأي اساس ديني لهذه الفكرة، ولذلك فان محاولة البعض فرضها على الناس فرضاً وبالقوة هو من اشد انواع الفتن، فأي ادعاء سياسي لايبرر قتل النفس التي حرمها الله لانه لا يجوز قتل الناس وإراقة الدماء من أجل الحصول على مكاسب سياسية.

ثانياً: تناقض هذه الفكرة الصريح والواضح مع مبدأ إجازة إمامة المفضول مع وجود الفاضل، اذ ان هناك شبه اجماع بين علماء الزيدية المتقدمين والمتأخرين على هذا المبدأ، في حين ان المدافعين على فكرة أحقية البطنين بالإمامة هم القلة القليلة، ولذلك فقد وجد مبدأ اجازة ولاية المفضول مع وجود الفاضل ليدل على عدم صحة أحقية البطنين بها وعلى تمتع كل المسلمين بحق تولي الخلافة حتى وان تفاوتوا في الفضل.. فالاستشهاد بأدلة افضلية آل البيت عموماً وأولاد الإمامين خصوصاً لايعطيهم حق احتكار الامامة ولايمنع غيرهم من توليها اذا ماتمت البيعة لأي منهم، فهو أولى بها سواء كان من البطنين أو من غيرهم، فهذه الأفضلية تنحصر في الأجر في الآخرة وليس في الدنيا، فصحة البيعة في الدنيا هي مصدر شرعية الإمامة وليس صحة النسب.

ثالثاً: إن حصر الإمامة على البطنين عنصرية لاتنسجم مع قواعد وأصول ومقاصد الاسلام، اذ يقول الله تعالى في سورة الحجرات « يا أيها الذين آمنوا لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيراً منهن ولاتلمزوا انفسكم ولا تنابزوا بالالقاب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون # يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولايغتب بعضكم بعضاً أيحب احدكم ان يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله ان الله تواب رحيم # يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير (الحجرات: ١١-١٣).

فأي شيء أكثر سخرية من تميز البطنين بالإمامة عمن دونهم من المسلمين وأي لمز اشد من التفرقة بين الناس في الحقوق على أساس العرق وأي تنابز اشد من إطلاق اختصاص البعض بلقب (سيد) والبعض الآخر بلقب (رعوي) وأي ظن أسوأ من الشك في دين أي مسلم لأنه فقط لاينتمي الى البطنين وأي تجسس أبشع من البحث عن نسب اي انسان لاحتقاره وأية غيبة أنتن من اتهام الموتى بأقبح التهم والصفات بهم فقط من اجل تعظيم من ينتسب الى البطنين، فلا يوجد أي مبرر للافتخار بالأنساب لأن الناس كلهم لآدم وآدم من تراب.

فالتفاضل بالتقوى مشروع ومطلوب لأنه يعكس فعلاً تفاضلاً موجوداً على أرض الواقع وثانياً لانه دافع للسعي الى مدارج الكمال البشري، انه يعني الحكم على أي انسان وفقاً لتصرفاته وممارساته التي يختارها بمحض ارادته، اما التفاضل بحسب النسب فانه يعني الحكم على الناس فيما ليس لهم فيه اختيار، فلم يختر احد منا أمه ولا أباه ولا سلالته وبالتالي فانه من الظلم معاقبته على ذلك وكذلك فانه من غير العدل مجازاته على ذلك، لكن كل انسان يختار تصرفاته وممارساته فإن كانت خيرا فانه يستحق الثناء عليها وان كانت شراً فانه يستحق الذم بسببها.

رابعاً: لا عصمة لأية امة ولا لأية أسرة.. لم يخلق الله امة من الأمم ولا أسرة من الأسر كاملة منزهة عن اي أخطاء او تقصير، ولذلك يقول الله تعالى في سورة البقرة « واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لاينال عهدي الظالمين (١٢٤)»، ولذلك فانه لايمكن تزكية اسرة بكاملها حتى ولو كانت أسرتي الحسن والحسين عليهما السلام.

فأية امة أو أية اسرة تضم الصالحين وغيرهم ولاشك ان ذلك ينطبق على البطنين وعلى غيرهم، اذ يقول الله تعالى في سورة البقرة « وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كانو هوداً او نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين (١١١) بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (١١٢) وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لايعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون (١١٣)».

فالتاريخ لايشير لا من قريب ولا من بعيد بان المنتسبين الى البطنين كانوا أكثر تقوى من غيرهم، أي أنهم لايتميزون في المتوسط بالتقوى عمن ينتمي الى غيرهم من الأسر، ومن يشكك في ذلك فعليه ان يثبت العكس، إذ انه في الوقت الحاضر يمكن ان يستخدم لإثبات ذلك كل الطرق الإحصائية المتطورة وأجهزة الحاسوب المتطورة.

فالنتائج العملية المستخلصة من التقدم العلمي في مجال الحمض النووي والخارطة الجينية تؤكد تساوي الأمم والأسر في الذكاء وغيرها من الخصائص وبالتالي فانه لايوجد اي دليل على تميز مجموعة من البشر عن المجموعات الأخرى، وقد أثبت الله تعالى في القرآن هذه الحقيقة اذ يقول الله تعالى في سورة المائدة: «وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ولله ملك السماوات والأرض ومابينهما واليه المصير (١٨) فالمنتمون للبطنين هم بشر ممن خلق الله فيهم التقي وفيهم الفاسق وفيهم الذكي والمتوسط والبليد.

فإذا كان الأمر على هذا النحو فإن أحقية البطنين بالإمامة هي بدعة وفتنة، ولذلك فانه يجب إحلال مبدأ جواز إمامة الفاضل مع وجود المفضول محل فكرة أحقية البطنين، انه مبدأ عام ينسجم مع تساوي الناس في الأمة بكاملها، انه يتيح التراضي على ولي الأمر وعلى تطوير شروط بيعته وفقاً لمعايير يمكن للجميع التأكد منها ويمكن للجميع مراقبتها ويمكن للجميع الرجوع عن البيعة اذا لم يتم الوفاء بها.

خامساً: ان هذه الفكرة تتناقض مع مبدأ جواز الخروج على الظالم، فاذا كان الأئمة من البطنين على درجة من الصلاح تمنعهم من الظلم فانه لايجوز في هذه الحالة الخروج عليهم، اما اذا كانوا مثلهم مثل غيرهم يمكن ان يكونوا عادلين ويمكن ان يكونوا ظالمين فان جواز الخروج عليهم يكون له مايبرره، لكن في هذه الحالة فان حصر الإمامة بينهم لافائدة منه ولامبرر له لأنه يعني ان الدين يبرر الظلم وذلك محال.

تشير التجارب في هذا المجال إلى ان الأئمة المنتمين للبطنين كان من بينهم الأئمة العادلون والأئمة الظالمون، ولذلك فلا فائدة من حصر أحقية الإمامة فيهم.

ولاشك ان ذلك يشكك بحديث الثقلين وخصوصاً في فهم من فهمه على انه دليل على أحقيتهم بالإمامة، فإلى جانب ان الشك بهذا الحديث ينبع من تعدد الصيغ المتناقضة التي روي بها، فبعض هذه الروايات تثبت أهل البيت والبعض الآخر يذكر بدلاً عن ذلك عترة النبي والبعض الآخر يورد سنة الرسول بدلا عن ذلك واخرى تستبدل ذلك بسنة الخلفاء الراشدين من بعدي فان الشك ينبع من حقيقة أن آل البيت ليسوا معصومين، ولايعقل ان يساوي الله تعالى بين من ليسوا بمعصومين وبين القرآن المعصوم والذي حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل.

ان إقرار علماء المذهب الزيدي بجواز الخروج على الأئمة الظالمين من البطنين هو إقرار بعدم عصمتهم، وبما انه لايمكن التعرف مسبقاً على الظالمين منهم من غير الظالمين فان اشتراط الانتماء للبطنين لمن يتولى الإمامة لا فائدة منه على الإطلاق، ولذلك فانه لابد من تطوير معايير أخرى تقلل الظلم الى أقل قدر ممكن، وبما ان الله تعالى لم يضع هذه المعايير فان مسؤولية وضعها تقع على الأمة كلها، ففي حال تحقق الظلم فان اثر ذلك سيقع على الأمة بكاملها وليس فقط على جزء منها، واذا كانت الأمة كلها مسؤولة عن ذلك فان افراد الأمة كلهم مؤهلون لأن يكونوا أئمة اذا انطبقت عليهم هذه المعايير.

إن تكليف جزء من الأمة في ذلك يعني إهمال الجزء الآخر مما قد يعرضه للعديد من الممارسات الظالمة، ولاشك ان ذلك يتناقض مع عدل الله المطلق، اذ يقول الله تعالى في سورة البقرة «واتقوا يوماً لاتجزي نفس عن نفس شيئاً ولايقبل منها عدل ولاتنفعها شفاعة ولاهم ينصرون (١٢٣)» ويقول الله تعالى في سورة آل عمران «تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظلماً للعالمين(١٠٨)».

سادساً: ان أحقية البطنين بالإمامة غير قابل للتطبيق في العصر الحديث، اذ انه لايمكن الجزم بيقين كامل بأن كل من يدعي انه ينتسب الى البطنين هو في الحقيقة كذلك، فقد انتسبت العديد من الأسر العادية اليهم اما بسبب المصاهرة واما بسبب الاستفادة من المزايا التي كان يتمتع بها المنتمون للبطنين، ولذلك فإنه لايمكن التفرقة بين الادعاءات الصادقة والادعاءات الكاذبة.

سابعاً: لقد ثبت بالدليل القاطع ان محاولة تطبيق هذه الفكرة في اليمن قد سببت تخلف اليمن وعدم استقراره، فعلى الرغم من ان حكم الأئمة المنتمين للبطنين قد استمر حوالي الف عام لفترات متقطعة اي من أواخر القرن الثالث عشر الهجري الى اواخر القرن الرابع عشر الهجري فان اليمن لم يشهد استقرارا قط، ولاشك ان ذلك يدل على عدم وجود أية فائدة منه ولذلك فان غالبية اليمنيين لم يقبلوا به.

والأكثر اهمية من ذلك ان استقرار اليمن في ظل تولي من لاينتمون الى البطنين الإمامة كان اكبر وأفضل، ولذلك فان ادعاء تحقق العدل والرخاء والاستقرار في حال تولي الإمامة من ينتمي إلى البطنين أمر لايمكن تصديقه، فهاهم قد تولوها في اليمن ولفترات عديدة لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق البتة في الماضي، بل على العكس من ذلك فقد رافق تولي هؤلاء الأئمة العنف وإسالة الدماء، ولايمكن ان يتغير الأمر في المستقبل في حال نجاحهم في ذلك.

فلم ينجح مؤسس الدولة الهادوية في اليمن ان يحقق ذلك ومن ثم فقد مات وهو يخوض المعارك لتثبيت حكمه، ان ذلك يعني ان هذا الحكم قد فرض على اليمنيين فرضاً ولم يقبلوا به طوعاً أي ان غالبية اليمنيين لم تقتنع بفكرة أحقية البطنين في الحكم، وقد استمر الصراع المسلح على الحكم بعد وفاته بين أبنائه وأتباعهم من جهة وبين المعارضين لحكمهم من أبناء اليمن من جهة اخرى، وقد توسع هذا الصراع فيما بعد ليشمل الصراع بين أبنائه وأحفاده الأمر الذي ترتب عليه سقوط حكمهم.

لكن بعض المنتمين للبطنين لم يعتبروا من ذلك فأصروا على الوصول الى السلطة متمسكين بهذا الحق ومستخدمين نفس الوعود اي إزالة الظلم وتحقيق العدل، لكنهم لم يفعلوا، والدليل على ذلك ان غيرهم من المنتمين للبطنين قد خرجوا عليهم وادعوا هذا الحق لأنفسهم، وهكذا فان هذا الادعاء لم يعد مقتصراً على المنتمين للإمام الهادي بل نافستهم عليه فروع أخرى من ابناء البطنين ولعل من ابرز هؤلاء الإمام العياني وأولاده وأحفاده، وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه هذا الإمام من اتباعه في وسط آسيا فانه لم ينجح في تثبيت حكمه في اليمن، ولأنه فشل في تحقيق وعوده فقد واجه نفس المقاومة التي واجهها سلفه الإمام الهادي وأبناؤه.

ولذلك فقد شهد اليمن خلال حكمه وأبنائه وأحفاده صراعات كبيرة انتهت بسقوط هذه الدولة.

ويتكرر نفس الخطأ ونفس الادعاء ونفس الوعود من أحفاد الإمام الهادي الذين حاولوا اعادة إمامتهم فيما بعد، لكنهم فشلوا كما فشل من سبقهم فووجهوا بمقاومة اليمنيين، وفي نهاية المطاف فقد سقطت دولتهم.

وبعد سقوط الدولة الصليحية فقد أعاد احفاد الإمام المهدي والعياني وغيرهم ممن ينتسبون الى البطنين محاولاتهم لاعادة حكم الإمامة من جديد، وعلى الرغم من نجاح الأئمة من ابناء الحمزات في فرض سيطرتهم على بعض أجزاء اليمن من خلال ممارسة القتل والعقاب الجماعي الا ان ذلك لم يستمر طويلاً، فلم يقبل اليمنيون ادعاءاتهم فحاربوهم وهزموهم.

وبعد سقوط الدولة الرسولية استطاع بعض المنتمين للإمام الهادي اعادة الحكم الإمامي، لكن ذلك النجاح لم يكن بسبب اقتناع اليمنيين بوعوده ولكنه كان بسبب الاستخدام المفرط للقوة والقهر، ونتيجة لذلك فقد استمرت انتفاضة اليمنيين وبعض الأسر المنتمية للبطنين ضد هؤلاء الحكام.

وفي كل مرة كان يغادر فيها الأتراك اليمن كانت بعض الأسر المنتمية للبطنين تتسابق الى الوصول الى السلطة، لكن محاولاتها هذه كانت تتسبب في حدوث صراعات بين هذه الأسرة وبعضها البعض وبينها وبين بقية اليمنيين، وقد استمرت هذه الصراعات الى قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م.

وكذلك يتضح ان حكم الأئمة في اليمن لم يؤدِ الى استقرار اليمن وتطوره الا في القليل النادر والقليل لاحكم له، ولاشك ان ذلك دليل قوي على ان فكرة أحقية البطنين في الحكم لم تكن مفيدة لليمن بل كانت مضرة له.

ثامناً: لافائدة من محاولة إعادة هذه التجارب من جديد، فإذا كان لم يترتب على محاولة إقامة النظام السياسي على أساس فكرة أحقية البطنين بالإمامة خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن أية ممارسة لعدل بل على العكس من ذلك فقد ترتب عليه ظلم واضح لكل من المنتمين للبطنين ولغيرهم فإنه من غير المتوقع أن يتغير الوضع في حال إعادة هذه التجارب في المستقبل.

فقد اثبتت التجارب البشرية المتعددة والمتواترة ان التمييز العنصري والسلالي لا أساس له وأنه عمل مشين وضد تطور الحضارة الإنسانية، وقد ترتب على ذلك تطور مهول في مفهوم المساواة بين الناس جميعاً في الحقوق الاساسية للانسان سواء كانت حقوقاً سياسية أو إنسانية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها من الحقوق.

والأكثر أهمية من ذلك فقد أصبح حماية هذه الحقوق وتمكين الناس منها إلزامياً على كل الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية الأخرى، ولذلك فإن العالم لايمكن أن يعترف بأي حكم يقوم على أساس التمييز، وماجنوب افريقيا إلا دليل حي على ذلك.

ولذلك فإن من ينتمون للبطنين سيكونون أكثر المتضررين من إيقاظ فتنة كهذه، فهم ينتشرون في مشارق الأرض ومغاربها وبالتالي فإنهم سيتعرضون للإيذاء المادي والمعنوي لأي تعاطف حقيقي أو متوهم قد يبدونه أو يتهمون في إبدائه تجاه من يسعى إلى فرض هذه الفكرة غير المقبولة.

فلا مبرر لإيقاظ هذه الفتنة من جديد فإن لهم نفس الحقوق التي للآخرين وبالتالي فإنهم لايحتاجون للسعي للحصول على حقوق تفوق حقوق الآخرين، فلا شك أن ذلك سيعرضهم للأذى والاستهجان.

فاليمن دولة ديمقراطية، إذ أن دستورها يحرم التمييز ضد أي مواطن من مواطنيه، وذلك فإنه يسمح بحرية التنظيم والتعبير والمشاركة في الانتخابات ترشحاً وإنتخاباً، وقد وافق اليمن على كل المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

لذلك فإنه يجب على كل اليمنيين وفي مقدمتهم المنتمون للمذهب الزيدي وخاصة المنتمين للبطنين الوقوف أمام من يحاول إيقاظ فتنة البطنين سواء كان من الحوثيين او غيرهم، فذلك يعد واجباً دينياً ووطنياً وأخلاقياً.

تأملات في تجربة سياسية وإنسانية نادرة (٣-٥)

نصر طه مصطفى

nasr_tm@yahoo.com

هموم أول القرن

تتواصل هذه التأملات في واحدة من أكثر تجارب الحكم العربية أهمية سياسية وإنسانية، واليوم تحديداً يوافق ثلاثون عاماً بالتمام والكمال على انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للشطر الشمالي من الوطن، والذي استمر حكمه له اثناعشر عاماً، وتواصل بعد ذلك لليمن الموحد ثمانية عشر عاماً، أي أنه حكم في ظل الوحدة أكثر مما حكم في ظل التشطير، وهذا يعطي تجربته نكهة خاصة وأبعاداً سياسية وإنسانية غاية في الأهمية إذ ليس هناك وجه مقارنة بين فترة حكمه التشطيرية – على أهمية ما تحقق فيها من إنجازات قادت للوحدة – وفترة حكمه التالية لها وما تحقق خلالها من إنجازات إستراتيجية دستورية وسياسية.. اقتصادية وتنموية.. تعليمية وثقافية.. داخلية وخارجية رغم كل المصاعب الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها الجمهورية اليمنية منذ الشهور الأولى التي أعقبت قيامها في ٢٢مايو ١٩٩٠م واستمرت حتى هذه اللحظة بأشكال وصور مختلفة، وما نتج عن هذه المصاعب الاقتصادية من أزمات سياسية وتعقيدات اجتماعية ومشاكل أمنية وثقافة انتهازية يدفع شعبنا ثمنها ويحاول الخروج منها بإرادة صلبة وتماسك نادر متغلبا على كل المحاولات التي تحاول تمزيق وحدته الوطنية وسلمه الاجتماعي.

لقد واجه الرئيس علي عبدالله صالح من التحديات في الحكم خلال السنوات الثمانية عشرة الماضية أضعاف ما واجهه في السنوات التي سبقتها، لكنه تعامل معها بحكمة أكبر وحنكة أكثر ومسؤولية أعظم... فقد اتفق معه حلفاء الوحدة والنصر الديمقراطية التعددية كأسلوب للحكم فقبلها وتعامل معها بمفهومها وأسلوبها المتعارف عليهما دوليا، لكن أولئك الحلفاء السابقين عادوا يبحثون عن الاتفاقات السرية بالغطاء الديمقراطي... واتفق معه حلفاء الوحدة والنصر على مبدأ حرية الصحافة لتأكيد حرية الرأي فقبلها وتعامل معها بأريحية كبيرة بما فيها التي كانت تسيء لشخصه، فيما كانت صدورهم تضيق بأقل الانتقادات... واتفق معه حلفاء الوحدة والنصر على برامج الإصلاحات الاقتصادية فمضى فيها بينما تراجعوا عنها فيما بعد وشنوا عليها أقصى الحملات... وطالب حلفاء الوحدة والنصر بإصلاحات دستورية وسياسية فقابلهم بنفس الحرص، ولما مضى فيها بالتدريج وبخطوات محسوبة دون قفز على الواقع بدأوا بالمزايدات السياسية والمطالب غير الواقعية بل وأغرب من ذلك أن بعض هذه المطالب أقل ديمقراطية مما ذهب هو إليه!

كلنا نعرف أن علي عبدالله صالح لم يتخرج من الجامعات الغربية متخصصاً في علوم السياسة أو الاجتماع لكنه أثبت بفطرته النقية وحدسه الإنساني ومعرفته العميقة بشعبه وإحاطته الدقيقة بجغرافية وطنه وتجاربه السياسية التي كان يتعلم منها أولاً بأول، أثبت أنه كان أكثر دراية بواقعه وتطلعات مواطنيه من كثير من المثقفين الذين كانت ثقتهم بوعي الشعب وأصالته ضعيفة إن لم تكن معدومة... وهذا ما حدث يوم أن قرر وقف التدخل الخارجي في القرار السياسي اليمني، ويوم أن شكل لجنة للحوار الوطني، ويوم أن دعا الرئيسين السلال والإرياني للعودة إلى وطنهما، ويوم أن أصدر العفو العام عن متمردي المناطق الوسطى، ويوم أن دعا لانتخابات مجلس الشورى قبل الوحدة، ويوم أن قرر المضي في استعادة وحدة البلاد، ويوم أن قرر الوقوف في وجه المؤامرة عليها، ويوم أن أصدر العفو العام، ويوم أن قرر معالجة مشكلة الاحتلال الأريتري لحنيش بالتفاوض والتحكيم الدولي، ويوم أن قرر حسم قضية الحدود مع السعودية، ويوم أن قرر حصر فترة الرئاسة بدورتين، ويوم أن قرر انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر، ويوم أن قرر انتخاب محافظي المحافظات والانتقال لنظام الحكم المحلي... في كل هذه المواقف المفصلية كان يجد أمامه دوما من يبعث عنده القلق والخوف والتردد سواء من داخل الحكم أم من المعارضة لكنه كان يثبت دوماً أنه أبعد نظرا وأكثر ثقة بشعبه وبنفسه فكان التوفيق حليفه دائما... أقول ذلك وأنا مدرك أن الرئيس علي عبدالله صالح ليس من النوع الذي يحب الاستئثار بالقرار بل هو من أكثر القادة حرصا على التشاور مع مساعديه، بل ومن أكثر القادة حرصا على إعطاء الصلاحيات وهذا يجسد البعد المؤسسي الذي يحرص عليه في إدارة شئون البلاد وهو ما سنتحدث عنه لاحقا بإذن الله...

فيصل جلول

■ عرب الالفية الثالثة

mfjalloul@hotmail.com

عقود ثلاثة غيرت وجه اليمن

في ١٧ تموز. يوليو عام ١٩٧٨ كان المشهد في صنعاء وعموم اليمن يحتاج الى موهبة مؤلف درامي مقتدر لوصف مقاتل الرؤساء اليمنيين الثلاثة الذين سقطوا الواحد تلو الاخر خلال اقل من ستة اشهر خلت. ظروف اغتيالهم ما زالت حتى الآن موضع اضافة واختصار ومبالغة بحسب الرواة، غير ان التفاصيل الاساسية باتت معروفة او فلنقل انها تحظى باجماع شهود من حساسيات سياسية مختلفة.

في هذا الشهر وربما قبله بقليل كان حال اليمن شبيها بحال مرجل لا يكف عن الغليان. وكانت اطراف محلية واقليمية ودولية تعمل على ايقاد ناره.في الشمال كان الصراع على الدولة وداخل الدولة على اشده. اطراف محلية مدعومة من شمال وشرق الحدود تتصارع مع اطراف اخرى مدعومة من جنوبها وفي الوسط كتل واحزاب وتيارات وقبائل تتمايل بحركة بهلوانية بين هذا الطرف وذاك. اما في الجنوب فقد انتصر الجناح الاكثر راديكالية واخذ يعد العدة لبسط سيطرته على الشمال بكافة الوسائل التي يراها مناسبة.

وفي الشهر نفسه كان جيش الشمال وكانت قواه الأمنية مجزأة الى وحدات وألوية تتبع لآمريها المباشرين وحدهم. وكانت الكتل الحزبية والقبلية المسلحة تتحفز لمواجهة بعضها البعض وللتصدي لأية سلطة لاتنتسب الى كل منها. وكان كل فريق يعتقد ان الظرف مناسب لتولي الحكم. فالدولة كانت على الارض وتنتظر من يلتقطها.اما الاقتصاد فكان مبنيا على المساعدات الخارجية ولا تسل عن الحكومات والسلطة التنفيذية فهي كانت تشكل في الخارج وليس في القصر الجمهوري وسط العاصمة. في ظل هذه الأجواء اجتمع مجلس الشعب التأسيسي في ١٧ تموز. يوليو لاختيار رئيس للجمهورية وكان علي عبدالله صالح مرشح المنصب الوحيد بعد فشل محاولة لتنصيب القاضي العرشي. اما الفشل فيرد بحسب المصادر لاسباب مختلفة إذ يقول البعض ان القاضي طالب بصلاحيات وضمانات استثنائية في الجيش والدولة لم يكن احد قادر على منحه اياها ويقول البعض الآخر ان العرشي كان محسوبا على تيار لا يحظى بتأييد قوى غالبة في المجلس التأسيسي، فيما يرى البعض الثالث ان عائلة الرجل ما كانت تريد له الجلوس على كرسي اكثر شبها بكرسي الاعدام من كرسي الرئاسة ولربما صحت الاسباب المذكورة مجتمعة.

قبل التئام المجلس التأسيسي لم يشهد المنصب الرئاسي تدافعاً يذكر بين طامحين معروفين. وثمة من يؤكد ان صالح قبل بترشيح نفسه بعد تدخلات عديدة وأنه طلب قبل ذلك من القاضي العرشي ان يتسلم الرئاسة فامتنع وبعد امتناعه قبل صالح المنصب شرط ان يبارك مجلس الشعب التأسيسي اختياره وهو ما حصل بالفعل.فقد اقترع لصالحه كل الاعضاء الا واحداً هو السيد محمد الرباعي الذي ما انفك معارضا حتى هذه اللحظة دون ان يتعرض للملاحقة بسبب موقفه.

قلب انتصار الرئيس الشاب على محاولة اكتوبر الانقلابية موازين القوى الداخلية رأسا على عقب. فاخذت الكتل السياسية النافذة تبحث في كيفية ترتيب أوضاعها مع الحكم وليس خارجه أو عبر الرهان على سقوطه. من جهته أخذ صالح يخوض سباقاً مع الوقت فقد بادر فوراً الى تطهير الجيش والقوى الأمنية من الحالمين بانقلابات عسكرية وعزز اجراءات الحماية من حوله وأعاد النظر في هيكلة القوات المسلحة .

لم يكن فشل الانقلاب محصورا بالمسؤولين عن المحاولة وحدهم بل طال ايضا مؤيديهم الخارجيين الذين قرروا الا يمنحوا الرئيس فرصة طويلة لالتقاط انفاسه وبالتالي تطهير جيشه من مراكز القوى والولاءات الخارجية. لذا انطلقت من عدن حملة عسكرية كبيرة بعد اربعة اشهر من الانقلاب المذكور أي في ١٩٧٩/٢/٢٠م واجتازت الحدود بهدف اسقاط النظام الشمالي وكادت ان تنجح لولا صمود مستميت في بعض المواقع الشمالية و تدخل عربي كثيف انقذ الموقف وادى الى تراجع المهاجمين ومن بعد الى سقوط الرئيس عبد الفتاح اسماعيل الذي اشرف شخصيا على الحملة. ومع سقوط اسماعيل تبين ان الرئيس الصنعاني الشاب قادر ليس فقط على تغيير ميزان القوى في بلاده وانما ايضا على المشاركة في لعبة اقليمية ناجحة غيرت خريطة القوى في محيط اليمن. ومنذ ذلك الحين انعطف الشمال اليمني باتجاه اخر فلم يعد الرئيس صالح مؤقتا ولا انتقاليا في نظر خصومه واصدقائه على حد سواء بل لاعبا مركزيا في الداخل والخارج ويظل كذلك طيلة العقود الثلاثة الماضية.

بوادر التغيير الاولى تمثلت في التخلص من مراكز القوى الموالية للخارج والمناهضة لعدن في حكومة الرئيس ثم في اقناع خليفة « فتاح» الرئيس علي ناصر محمد بصدق نواياه والعمل معه على انقاذ المناطق الوسطى في شمال اليمن من حرب عصابات ايديولوجية مدمرة لسكان المناطق نفسها وغير مؤثرة بعمق على مركز الدولة في صنعاء لاسيما بعد تحول الحرب المذكورة من حرب ايديولوجية شارك فيها الماركسيون من جهة والاسلاميون وقوات السلطة من جهة اخرى الى حرب اهلية حقيقية انهكت فئات اريد لها في الاصل ان تكون المستفيد الاول من الحرب.. مع وضع حد لهذه الحرب ومع اشاعة الاستقرار على الحدود الجنوبية عمل صالح على تثبيت الاستقرار المؤقت ومن ثم تحويله الى استقرار دائم فحصن وضع بلاده الداخلي عبر اتفاقات واتصالات اقليمية ودولية شملت قطبي الحرب الباردة في حينه. ساعده في ذلك ان الاتحاد السوفييتي كان مؤمنا بأن اليمن يقع في منطقة مصالح استراتيجية غربية من الدرجة الاولى وأن علاقة السوفيات بالغرب كانت خاضعة لقواعد لعبة دقيقة يحرص كل طرف فيها على اللعب في منطقة مصالحه كما يحلو له ويتجنب السياسة العسكرية الهجومية في مناطق الخصم لان مثل هذه السياسة قمينة بالانتقال من الحرب الباردة الى الحرب المرعبة التي تطيح بالكرة الارضية ومن عليها.

ومن المفارقات الملفتة في ذلك الحين ان شمال اليمن انتقل خلال سنوات قليلة من حالة الرجل المريض في شبه الجزيرة العربية الى حالة مختلفة تماما. من ساحة مشرعة ومفتوحة على الصراعات الاهلية و الاقليمية في العام ١٩٧٨ الى لاعب مهم في هذه الصراعات كما لوحظ في احداث يناير. كانون الثاني عام ١٩٨٦ اي خلال اقل من ثماني سنوات فقط لا غير.

يمكن تلخيص ابرز عناصر استراتيجية علي عبدالله صالح في الثمانينات بثلاث قضايا كبيرة: توفير الاستقرار الداخلي للحكم عبر العمل مع القوى الاقليمية والدولية على دعم الاستقرار في البحر الاحمر وشبه الجزيرة العربية. اكتساب المزيد من استقلالية القرار في الشؤون اليمنية عبر تنويع مصادر الدخل والرهان على استخراج النفط اليمني لتدعيم استقلال البلاد واستقرارها في الان معا.. واخير العمل الهادئ والصبور على تحقيق الوحدة اليمنية بعد ان لاحت في الافق بوادر تغيير حاسم في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي.

لقد تمكن الرئيس اليمني خلال ١٢ عاما فقط من تغيير وجه بلاده واعادة توحيدها وتزويدها بالنفط كمصدر مهم من مصادر استقلالها. بيد ان سنوات المد اليمني ستتلوها مع الاسف سنوات جزر ومخاطر تمثلت في ارتداد اليمنيين نحو اوضاعهم الداخلية واستسلامهم لصراعات عقيمة مدعومة من الخارج ومن ثم اندلاع الانفصال الايديولوجي .

اغلب الظن ان الانفصاليين اليمنيين لم يستفيدوا من دروس انقلاب اكتوبر. تشرين الاول عام ١٩٧٨ ولا من دروس حرب العام ١٩٧٩ الحدودية بين الشمال والجنوب ولعلهم قرأوا الحدثين بصورة مغلوطة والا لما دخلوا حرب العام ١٩٩٤.ذلك ان الحدثين الماضيين انطلقا من تحليل مفاده ان سلطة الرئيس صالح مؤقتة وانتقالية و انطلقت الحرب الاخيرة ايضا من التحليل نفسه الذي يقول ان الرئيس اليمني فقد الكثير من عناصر قوته على الصعيدين الداخلي والخارجي بعد حرب الخليج الثانية وان الضغط عليه يمكن ان يؤدي الى الاطاحة به والسيطرة على السلطة في اليمن الموحد في افضل الاحتمالات والعودة الى نظام الدولتين في اسوأ السيناريوهات. ولعل تطورات الحرب واعلان الانفصال ومن ثم الهزيمة برهنت مجددا ان بعض المعارضين يرتكبون اخطاء قاتلة عندما يبنون تحليلاتهم للاوضاع في بلادهم بالاستناد الى رغباتهم اكثر من الركون الى الوقائع القاهرة.

وكما في بداية حكمه في السبعينات، استخدم صالح انتصاره في حرب العام ١٩٩٤ واستعادته لارخبيل حنيش من بعد، في تحقيق الانتصار الاكبر بعد الوحدة اي تخطيط حدود اليمن وترسيمها مع كل الدول المجاورة وادخالها مرة واحدة والى الابد في اطار القانون الدولي وبالتالي تقديمها الى العالم ليس بوصفها ليس بلدا يخطف فيه الاجنبي السائح فحسب وانما كمكان ملائم للاستثمار والنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري الذي تسري عليه الفوائد والقوانين.

لا يستطيع احد في اليمن او خارجها القول بقدر من الجدية كيف كان يمكن ان تكون عليه اوضاع اليمن لو تولى القاضي العرشي او غيره حكم البلاد في العام ١٩٧٨. ذلك ان هذا النوع من الاسئلة الافتراضية يستدعي اعادة التاريخ الى الوراء وهو لا يعود قطعا.لكن المراقب المنصف ملزم بالاستنتاج المدعم بالقرائن والادلة ان علي عبدالله صالح تمكن خلال العقود الثلاثة الماضية من توحيد بلاده و تغيير وجهها في مجالات عديدة ومن الطبيعي ان يتجمع متضررون خلال هذه العقود الجمهورية والوحدوية ومن الطبيعي ان يسعى هؤلاء لاعادة التاريخ الى الوراء بيد ان التاريخ لا يتقهقر والدليل ان تمرد اقصى الشمال يلفظ انفاسه الاخيرة او يكاد..وكل عام وانتم بألف خير.